طبيعة الملكية و الأداء المالي في البنوك التجارية
- إطلالة على القطاع البنكي الجزائري -

أ.د/ رقية حساني[1] **أ/ أمال سكور[2]**
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
جامعة – بسكرة / الجزائر-

الملخّص:
تهدف هذه الورقة البحثية الى دراسة العلاقة بين طبيعة الملكية (عمومية - خاصة) والأداء في البنوك التجارية ، وذلك من حيث دورها في تحسين الأداء المالي أو اضعافه . و بالتالي يهدف هذا البحث إلى دراسة الاختلاف بين أداء البنوك العمومية والبنوك الخاصة من جهة و تدخل الدولة كمالك و/أو منظم لتوجيه أداء هذا القطاع من جهة أخرى. وقم تم التطرق الى الاطار النظري للعلاقة بين الملكية والأداء في البنوك التجارية.
الكلمات المفتاحية: الملكية، البنوك التجارية العمومية، البنوك التجارية الخاصة، الأداء المالي.

Abstract:
This research paper aims to examine the relationship between ownership (public-private) and financial performance in commercial banks. Regarding to its role in improvement or lowering banks performance. this paper dealt with the theoretical framework of the differences in performance between state-owned banks and private banks on one hand, and the role of governance as owner sometimes and regulator other times in leading banking sector.
Key words:
Ownership , public- banks , private-banks ,financial performance.

[1] **أستاذة** ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة – الجزائر –
[2] **أستاذة باحثة "طالبة دكتوراه"**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة – الجزائر

تمهيد:

يعتبر موضوع الأداء ذو أهمية كبيرة بالنسبة للقطاع البنكي نظرا لارتباطه بشتى قطاعات الاقتصاد الوطني كونه المصدر الرئيسي لتمويل نشاطاتها. ومن بين أهم محددات الأداء تظهر نوعية الملكية(عمومية، خاصة) كعامل قد يحمل أثرا على درجة الأداء المالي للبنوك. حيث أن تدخل الدولة قد اعتبر ضروريا لتنظيم القطاع، غير أن درجة هذا التدخل قد تختلف من دولة لأخرى حسب نوع النظام القائم. فقد تتدخل الدولة بصفتها مالكا تارة و ووصيا على البنك ومنظما للقطاع تارة أخرى. وهو ما يغير من أهداف البنك التجارية للأخذ بعين الاعتبار الجانب الاجتماعي والسياسي، الشيء الذي قد يؤثر على أداء البنك، في حين تبدو أهداف البنوك الخاصة محددة تسعى بشكل أساسي لتعظيم منفعتها الفردية. فمن منطلق اختلاف الأهداف قد تختلف نتائج الأداء، ومن هنا يطرح السؤال:

هل لطبيعة الملكية (عامة وخاصة) اثر على الأداء المالي للبنوك التجارية ؟

وللإجابة على هذا السؤال قمنا بتقسيم هذا البحث الى محاور هي:

المحور الأول: الاطار النظري للأداء المالي في البنوك التجارية.

المحور الثاني: طبيعة الملكية وعلاقتها بالأداء في البنوك التجارية.

المحور الأول: الاطار النظري للأداء المالي في البنوك التجارية.

أولا. مفهوم الأداء المالي:

يصعب ضبط محتوى تعريفي محدد للأداء نظرا لاختلاف المعايير والمقاييس المعتمدة لدراسته. ففي مجال التسيير توجد مفاهيم مختلفة للأداء، حيث يربطه بعض المفكرين بالأداء المالي للمؤسسة والذي يعتمد على الأساليب الكمية، والتي تسمح بمقارنة أداء المؤسسات ببعضها وترتيبها على هذا الأساس، غير أنه توجد مؤسسات في القطاع العام خاصة لا تخضع أهدافها وأولوياتها لترتيبات مالية فقط. وهذا ما يقودنا إلى الاتجاه الأخر والذي يرى أن الأداء يتضمن أبعادا أخرى اجتماعية، تنظيمية واقتصادية، حيث أن وراء فكرة الأداء يوجد توجيه للنشاطات في المؤسسة نحو هدف مشترك وهو قياس الأداء، والذي يعتبر وسيلة لتوجيه سلوك الأطراف في المؤسسة وتحفيزها، وبالتالي فقياس الأداء وسيلة لتقييم الأشخاص كذلك، وهو ما يفسر استعماله في مجال تسيير الموارد البشرية.[1]

ويمثل الأداء المالي جانبا مهما من أداء البنوك، حيث يركز على استخدام مؤشرات مالية لقياس مدى تحقيق الأهداف المسطرة. ويعد الأداء المالي من أكثر ميادين الأداء استخداما وقدما لقياس أداء البنوك، ويمكن تعريفه بأنه: "وصف لوضع المنظمة الحالي وتحديد دقيق للمجالات المستخدمة للوصول الى الأهداف من خلال دراسة المبيعات، الإيرادات الموجودات، المطلوبات وصافي الثروة "[2]

فيما عرف الأداء المالي للبنك على أنه: 'انعكاس للمركز المالي للبنك المتمثل بالاعتماد على الميزانية وحساب الأرباح، فضلا عن قائمة التدفقات النقدية والذي يوضح الحالة الحقيقة عن أعمال المصرف لفترة زمنية معينة'.[3]

ثانيا. المحددات الداخلية للأداء المالي في البنوك التجارية:

يعتبر أداء البنوك التجارية من القضايا الرئيسية في النظام المالي والنقدي الحالي، ويصعب قياس هذا الأداء نظرا لخصوصية المنتجات والخدمات البنكية. ولذلك تختلف محددات الأداء والعوامل المؤثرة فيه في المؤسسات المالية بين المفكرين الاقتصاديين. فحسب الدراسة التي قام بها Athanasoglou وجد أن للأداء محددات داخلية والمرتبطة بالقرارات الداخلية للإدارة ومجلس الإدارة تضم: حجم البنك، رأس المال، كفاءة الإدارة، مخاطر الإدارة. في حين تضم المحددات الخارجية عوامل مرتبطة بالاقتصاد الكلي مثل: معدل الفائدة، معدل التضخم، معدل النمو الاقتصادي، المنافسة.[4]

1. السيولة (Liquidity): وتقاس بنسبة القروض إلى أصول البنك، فانخفاض النسبة يعني ارتفاع سيولة البنك (علاقة عكسية)، وقد وجدت أغلب الدراسات علاقة موجبة بين هذه النسبة والأداء، وبالتالي العلاقة العكسية بين الأداء والسيولة، وهذه النتيجة مفاجئة نوعا ما خاصة في فترة الأزمة الحالية التي يعيشها الاقتصاد العالمي. في حين

وجد آخرون مثل[5] علاقة موجبة بين كل من السيولة وقيمة البنك. وترى هذه الدراسات أن ارتفاع هذه النسبة لدى البنك يؤدي إلى عدم جاهزيتها في حال حصول أزمة غير متوقعة، إضافة إلى أن البنك سيواجه خسائر كبيرة في حال بيعه لأصوله للحصول على السيولة.

2. **جودة القروض (Credit Quality):** والمرتبط بمخاطر القروض والذي يقاس عادة بنسبتين: نسبة توقعات خسائر القروض إلى إجمالي القروض ونسبة الديون المشكوك في تحصيلها إلى إجمالي القروض. وقد وجدت دراسة كل من Liu and Wilson[6] أن تدهور جودة القروض تخفض من مؤشرات الأداء.

3. **قيمة الودائع (Amount of bank deposits):** تظهر هنا فرضتين بين مستوى الودائع وأداء البنك: الأولى هي وجود علاقة طردية بينهما حيث أن انخفاض تكلفة الودائع واستقرارها نوعا ما يرفع من أداء البنك. لكن في المقابل توجد ودائع تحتاج لمجوعة كبيرة من الموارد لتسييرها كالخبراء مما يرفع من التكاليف، وهو ما ينعكس سلبا على الأداء، وهو ما خلصت إليه دراسة Kunt and Huizinga.

4. **الرسملة (Capitalization):** توصل الباحثان Bourke and Berger إلى أن ارتفاع مستوى رأس المال يخفض من المخاطر البنكية، فامتلاك قيمة عالية من رأس المال يعطي انطباعا جيدا عن البنك في السوق عن ملاءة البنك وانخفاض مخاطر القروض[7]. في حين خلصت الدراسة التي قام بها Sarita & Zandi & Shababi حول البنوك الأندونيسية خلال الفترة 1994-1999 إلى أن ارتفاع معدل كفاية رأس مال البنك يخفض من أدائه كون تلك الزيادة في رأس المال مصدرها القروض مما يضعف أداء البنك.[8]

5. **حجم البنك(Bank Size):**يستعمل حجم البنك عادة لتحقيق وفورات أواقتصاديات الحجم المحتملة للقطاع البنكي، ويؤثر حجم البنك على التكاليف المتعلقة بأنشطته، الإنتاجية، وتنوع المخاطر [9] حيث يرى كل من Huizinga and Kunt[10] في الدراسة التي قاما بها على مستوى مجموعة من البنوك العالمية أن حجم البنك يزيد من أدائه حيث ترتفع الربحية مع الحفاظ على مستوى مخاطر تحت القيمة العظمى لها، وذلك في الاقتصاديات الضخمة، غير أنه في الاقتصاديات الصغيرة يمكن أن يخفض حجم البنك من ربحيته ويزيد من المخاطر.

6. **الكفاءة (Efficiency):** تعتبر كفاءة الإدارة من العوامل الداخلية التي تؤثر على ربحية البنك ، ويعبر عنها بعدة نسب منها: إجمالي نمو الأصول، معدل نمو العائدات. ونتحدث هنا عن قدرة الإدارة على استغلال موارد البنك بطريقة كفؤة أي بتعظيم العائدات وتخفيض التكاليف.

7. **التنويع (Diversification):** ويقاس عبر نسبة العائدات غير المدرة للفائدة إلى المداخيل التشغيلية للقروض . وتعتبر دراسة Dietrich &Wanzenried من بين الدراسات القليلة التي وجدت أثرا ايجابيا للتنويع على الأداء. في حين وجدت أغلب الدراسات الأخرى نتيجة عكسية، حيث أن البنوك ذات الحصة الكبيرة من الأصول غير المرتبطة بالفائدة هي أقل ربحا مقارنة بغيرها

8. **الحوكمة (governance)**:خلصت أغلب الدراسات إلى نتائج متضاربة حول علاقة ميكانيزمات الحوكمة بأداء البنوك، حيث أثبتت بعض الدراسات وجود علاقة بين المتغيرين، في حين نفت الأخرى وجود هذا التأثير.[11]

9. **الملكية (Ownership)**: وقد أثبتت الدراسات وجود أثر للملكية على أداء البنوك، حيث خلصت إلى أن البنوك ذات الملكية العمومية تبدي أداء أقل من البنوك الخاصة حيث تتميز البنوك العمومية بضعف جودة أصولها، زيادة مخاطر تعثر القروض، ضعف الملاءة مقارنة بالبنوك الخاصة. (وسنتطرق اليه لاحقا)

المحور الثاني: طبيعة الملكية وعلاقتها بالأداء المالي في البنوك التجارية

أولا. الدراسات السابقة:

يعد القطاع البنكي من أكثر القطاعات تنظيما من طرف الدولة نظرا لأهميته، بغض النظر عن درجة تدخل الدولة في نشاطه والذي يختلف من نظام لآخر بالتالي فملكية الدولة لحصة في البنوك التجارية أو ملكية تامة لها تعتبر ميزة هذا القطاع، وبحسب النظرية الاقتصادية فان وجود الملكية العمومية يستند لحجتين مختلفتين ومتضاربتين: الأولى هو الدور الاجتماعي الذي تلعبه الدولة عن طريق الملكية العمومية لتعظيم المنفعة الجماعية، حيث أن البنوك العمومية على عكس نظريتها الخاصة تأخذ في الحسبان المردودية الاجتماعية للمشاريع التي تقوم بتمويلها، وبالتالي فهي تعتبر محركا للنمو الاقتصادي والاجتماعي، فقد تقوم بتمويل مشاريع ذات خطورة مرتفعة مثل المشاريع الفلاحية، وهو ما لا تخاطر به البنوك الخاصة.[12]

ومن ناحية أخرى يوجد دافع سياسي لبعض الأطراف من هذه الملكية حيث تعتبر البنوك والمؤسسات العمومية وسيلة لتلبية مصالح هذه الأطراف. حيث أظهرت بعض الدراسات أن البنوك العمومية تقوم بزيادة نسب القروض الممنوحة في فترات الانتخابات. وتوصل Sheifler and vishny في دراسة سنة 1994 أن الحكومات تتبع سياسة خصخصة المؤسسة العمومية إذا لم تستطع التأثير في قرارات هذه الأخيرة لخدمة مصلحتها الخاصة، في حين تقوم بالاحتفاظ بالملكية العمومية إذا استطاعت التأثير في قرارات هذه المؤسسات.[13]

وفي دراسة لـ La Porta & sheifler & de-Silanes [14]، أجريت حول 92 دولة توصل الباحثون إلى إرتفاع نسبة البنوك العمومية في العالم، وذلك بنسبة 42%، كما توصلت الدراسة الى أنهذه النسبة ترتفع في الأنظمة المالية غير المتطورة والتي تتميز بـ: مداخيل ضعيفة، حكومات غير كفؤة، انخفاض الحماية للمساهمين، معدلات نمو منخفضة، معدلات إنتاج منخفضة. وخلصت الدراسة الى أن الملكية العمومية للبنوك التجارية تؤخر النمو الاقتصادي والمالي في الدول، خاصة الفقيرة منها.

وتوصلت دراسة Jung-Chu Lin & Vichet Sune حول أثر الملكية على الأداء المالي في البنوك التجارية في تايوان في الفترة 1997-2010،الى أن البنوك العمومية أحسن أداء من البنوك الخاصة، غير أنه بالرغم من ذلك فان الخوصصة تساعد البنوك العمومية على تحسين أداءها إضافة إلى وجود تأثير للقرار السياسي على أداء هذه الأخيرة.[15]

كما أظهرت دراسة Farazi et al [16] حول البنوك في شمال افريقيا ومنطقة الشرق الأوسط انخفاض أداء البنوك العمومية حيث سجلت انخفاض الربحية، ارتفاع التكاليف انخفاض جودة الأصول، إضافة إلى تسجيل حالات عجز في السيولة في العديد من هذه البنوك، والتي تعود أسبابها الرئيسية إلى عدم كفاءة الإدارة، التدخل السياسي في قرارات البنك، ضعف هيكلة الحكومة والعمليات والإفراط في التوظيف. حيث وجدت الدراسة أنه يمكن لهذه البنوك تحقق معدلات نمو أعلى لو تم منحها الاستقلالية في الإدارة مع تخفيض مناصب التوظيف الزائد عن الحاجة ورفع كفاءة هؤلاء الموظفين. وقد توصل Micco& Yanez & Panizza[17] في دراسة حول البنوك التجارية في 119 دولة إلا أن البنوك العمومية تبدي معدل ربحية أقل من نظريتها الخاصة باستعمال هامش الفائدة الصافي، ارتفاع التكاليف المرتبطة غالبا بالتوظيف الزائد عن الحاجة في هذه البنوك مع ارتفاع نسبة الديون المتعثرة، أما بالنسبة للبنوك الأجنبية فقد سجلت ارتفاعا في الربحية والتي تعود إلى انخفاض التكاليف في أغلب الأحيان وهذا في الدول السائرة في طريق النمو. غير أن هذا الاختلاف يتناقص ليصبح هامشيا في الدول المتطورة حيث تسجل تكاليف البنوك العمومية ارتفاعا طفيفا مقارنة بالبنوك الخاصة فيما لا يعتبر الاختلاف هامشيا في المؤشرات الأخرى (الربحية، جودة الأصول، هامش الفائدة).

وفي دراسة أجراها Lin Guo et al[18]حول أثر اختلاف الأداء بين البنوك العمومية والخاصة في 60 دولة خلال الفترة 1989-2004، توصلت إلى أن البنوك العمومية أقل ربحية وتمتلك رأسمال أقل، مع ارتفاع مخاطر القروض مقارنة بنظيرتها الخاصة، ويتحقق هذا الاختلاف في الدول ذات النظام السياسي والمالي الأقل تطورا والأكثر تدخلا في القطاع البنكي وقد سجل هذا الاختلاف حتى سنة 1997، غير أنه في الفترة اللاحقة سجلت البنوك العمومية أداء أحسن من البنوك الخاصة (ربحية، رأسمال، جودة القروض)، وذلك بعد الأزمة المالية الأسيوية، كما

وجدت الدراسة أن البنوك العمومية تمول الاقتصاديات الوطنية أكثر من نظيرتها الخاصة، وذلك في الأنظمة التي تسجل الدولة فيها تدخلا واسعا في القطاع المالي والبنكي خاصة.

واقتربت النتائج السابقة الى ما توصل اليه Kunt and Huizinga[19] في دراسة حول 111 قطاعا بنكيا في العالم بعينة 1633 بنكا خلال الفترة 1999-2010 الى أن الاقراض لدى البنوك العمومية أقل مسايرة للاتجاهات الدورية للاقتصاد مقارنة بالبنوك الخاصة خاصة في الدول التي تمتلك حوكمة جيدة. في حين تميز الاقراض لدى البنوك العمومية بمخالفة الاتجاهات الدورية للاقتصاد في الدول ذات المداخيل المرتفعة. وإجمالا تقدم البنوك العمومية القروض بشكل أكبر خلال الأزمات مما يساعد على تخفيض حدتها وزرع الاستقرار، أما بالنسبة لجودة القروض، فالبنوك الخاصة سجلت جودة عالية في فترات الانتعاش الاقتصادي على عكس البنوك العمومية التي حققت الدور الاجتماعي الذي تلعبه البنوك العمومية في فترات الركود حيث ترتفع نسبة الاقراض لديها، وانخفاض في نمو معدل القروض غير الجيدة، لذلك تسجل معدلات نمو أعلى من البنوك الخاصة.

ومن هنا يرى الباحثان أن وجود البنوك العمومية يلعب دورا مفيدا في استقرار سياسة الاقراض خلال دورة النشاط سواء في فترات الأزمات أو في الفترات العادية.

وفي دراسة أخرى حول النظام البنكي المصري خلال الفترة 1996-1999 وجد أن البنوك الخاصة تبدي أداء أحسن من غيرها من البنوك (المختلطة والعمومية)، فيما سجلت البنوك التي تمت خوصصتها أداء أحسن من نظيرتها المختلطة ذات الأغلبية العمومية (10%).ويفسر الباحث ذلك في كون البنوك المخوصصة حديثا تحتاج الى وقت لتحسين أدائها وطرق حوكمتها، وخلصت الدراسة الى تأثير نوعية الملكية على أداء البنوك في مصر حيث ترتبط الملكية الخاصة بالأداء المالي المرتفع للبنوك والعكس في البنوك العمومية.[20]

وفي نفس السياق توصل Gialcano Hannota et al[21] الى أن البنوك العمومية تحقق نسبة مخاطر مرتفعة مقارنة بالبنوك الخاصة، غير أنها تعرف نسبة تعثر أقل من مخاطر التعثر مقارنة بنظيرتها الخاصة، وهو ما يخالف غيرها من الدراسات، مع العلم أن الدولة تقوم بتغطية المخاطر المرتفعة (التشغيلية)، اضافة الى كون هذه الحماية ترتفع في فترات الانتخابات، وبالتالي تؤكد الدراسة على استخدام السياسيين للبنوك العمومية لتحقيق أهداف سياسية وذلك في الدول الأوروبية.

مما سبق يظهر أن أغلب الدراسات تتفق على أداء ضعف القطاع البنكي العمومي مقارنة بالخاص ويظهر هذا الاختلاف بصورة كبيرة في: انخفاض الربحية، انخفاض جودة القروض، ارتفاع التكاليف، انخفاض جودة الأصول، عدم كفاءة الادارة، ارتفاع نسبة الديون المتعثرة. وعموما تظهر الدراسات السابقة أن ارتفاع نسبة البنوك العمومية في القطاع البنكي مرتبط بالأنظمة المالية غير المتطورة.

ثانيا. إشارة للقطاع البنكي في الجزائر

ورثت الجزائر عند استقلالها نظاما بنكيا واسعا لكنه تابع أجنبي ونتج عن خروج فرنسا تدهور في القطاع البنكي أين تمت هجرة رؤوس الأموال والاطارات المؤهلة لتسييرها نتيجة لتغير مقررات البنوك وتوقفها عن العمل، وبالرغم من التغيرات التي قامت بها الدولة على مستوى القطاع خلال فترة السبعينات والثمانينات، الا أنها أظهرت محدوديتها والخلل القائم بها والمتمثل في التعارض القائم بين اعتبارات تمويل التنمية وأولوياتها، وبالتالي أصبح ضروريا اصلاح هذا النظام من حيث المهام المنوطة به ومنهج تسييره. وحتى سنة 1986 ضم القطاع البنكي 6 بنوك عمومية (بما فيها صندوق التوفير) دون وجود بنوك خاصة، وقد أقر اصلاح سنة 1988 على الطابع التجاري للبنوك العمومية على أنها شخصية معنوية تسيرها قواعد القانون التجاري، كما أكد على استقلالية البنك التجاري.

غير أن الاعادة الحقيقة لتنظيم القطاع كانت بصدور قانون النقد والقرض 10/90، والذي تم بموجبه فتح القطاع البنكي الجزائري أمام البنوك الأجنبية، ونتج عن ذلك:

- انشاء بنوك برؤوس أموال وطنية خاصة.
- انشاء بنوك برأسمال مختلط.
- انشاء بنوك أجنبية.
- تطوير البنوك العمومية.

وقد ضم القطاع البنكي في الجزائر 27 بنكا ومؤسسة مالية(خلال فترة الدراسة) موزعة كالأتي:

- 6 بنوك عمومية بما فيها صندوق التوفير.
- 14 بنكا خاصا: منها 13 بنك تجاري برأس مال أجنبي، وبنك واحد برأس مال مختلط.
- 7 مؤسسات مالية.

وفي سنة 2012، تم منح الاعتماد لمؤسستين متخصصتين في التمويل الايجاري ليصبح عدد المؤسسات المالية في الجزائر 9 مؤسسات مالية.[22]

ويظهر مما سبق تواضع القطاع البنكي الجزائري من حيث تركيبته، ونظرا لضعف بورصة الجزائر وحداثتها،يبقى نشاط البنوك الجزائرية تقليديا.

ويوضح الجدول التالي تركيبة القروض بالنسبة لكل من البنوك العمومية والبنوك الخاصة في الجزائر وذلك خلال الفترة 2006-2010

جدول رقم: (01)

توزيع القروض في القطاع البنكي الجزائري (مليار دينار)

	2006	2007	2008	2009	2010
القروض للقطاع العمومي	848,4	989,3	1202,2	1485,9	1461,4
1. بنوك عمومية	847,3	987,3	1200,3	1484,9	1461,3
2. بنوك خـــــاصة	1,1	2,0	1,19	1,0	0,1
القروض للقطاع الخاص	1055,7	1214,4	1411,9	1599,2	1805,3
1. بنوك عمومية	879,2	964,0	1086,7	1227 ,1	1374,5
2. بنوك خـــــاصة	176,5	250,4	325,2	372,1	430,8
حصة البنوك العمومية	90 ,7%	88,5%	87,5%	87,9%	86,8%
حصة البنوك الخاصة	9,3%	11,5%	12,5%	12,1%	13,2%

Source: Banque d'Algérie, Rapport 2010 «**Evolution Economique et Monétaire en Algérie**», Juillet 2011, p85

يظهر من الجدول أعلاه السيطرة الكبيرة للبنوك العمومية في تمويل الاقتصاد الجزائري وذلك بنسبة تراوحت بين 86,8% و90,7% خلال فترة الدراسة. وتظهر هذه السيطرة في تمويل كل من القطاعين العام والخاص بنسب بلغت 99% للقطاع العام (والتي سجلت تزايدا خلال فترة الدراسة) وفاقت 76% للقطاع الخاص.

فيما لم تتعد نسبة تمويل البنوك الخاصة للاقتصاد الوطني 13,2% (حيث تراوحت بين 9,3% و13,2%) وتراوحت نسبة تمويلها للقطاع بين 0,32 % و0,6% بالرغم من تزايد هذه النسبة خلال فترة الدراسة إلا أنها تبقى ضعيفة جدا مقارنة بالبنوك العمومية، ويبقى دورها هامشيا في تمويل القطاع العمومي بنسب لم تتعد 1%.

ويرجع اعتماد الاقتصاد الوطني على التمويل من طرف البنوك العمومية الى كون هذه الأخيرة ذات انتشار واسع في التراب الوطني بعدد وكالات كبير مقارنة بالبنوك الخاصة (حيث أن شبكة البنوك العمومية ضمت 1083 وكالة مقابل 343 وكالة للبنوك الخاصة والمؤسسات المالية حتى نهاية سنة 2011). اضافة الى أنه بالرغم من قلة عدد البنوك العمومية (6 بنوك) مقارنة بالبنوك الخاصة (14 بنك) إلا أنها تمتلك رأس مال أكبر. كما أن اعتماد البنوك العمومية على ودائع القطاع العمومي وخاصة الودائع الكبيرة لقطاع النفط يعتبر موردا ضخما لنشاط هذه البنوك. كما تتدخل الارادة السياسية في حصر تمويل المشاريع المهمة على البنوك العمومية.

الجدول رقم: **(02)** مؤشرات الأداء المالي في القطاع البنكي الجزائري

	2007	2008	2009	2010
البنوك العمومية بما فيها صندوق التوفير				
العائد على حقوق الملكية	%12.64	%25,01	%27,41	%22,7
العائد على الأصول	%0,87	%0 ,99	%1,33	%1,25
الرافعة المالية	%27	%25	%21	%18
نسبة اجمالي التكاليف الى العائد	%69,24	%60 ,03	%57,00	%53,10
هامش الربح	%33 ,39	%40, ,07	%47,99	
البنوك الخاصة				
العائد على حقوق الملكية	28,01%	25,6%	%21,84	%16,79
العائد على الأصول	3 ,21%	3,27%	%3,28	%3,49
الرافعة المالية	9%	8%	%7	%5
نسبة التكاليف الى العائد	%69 ,6	%61,37	%64,4	%52,4
هامش الربح	%45,83	%42,31	%44 ,02	

source: Banque d'Algérie, Rapport 2010 « **Evolution Economique et Monétaire en Algérie** », Juillet 2011,p85

حيث:

- **العائد على حقوق الملكية** : **(ROA Return on equity)**: يقيس هذا المؤشر خلق القيمة للمساهمين، واعتبر لوقت طويل النموذج الأمثل والأكثر استخداما لقياس الأداء. وتقاس بنسبة صافي الدخل الى الأموال الخاصة.
- **العائد على الأصول (ROA: Return on assets):** ويقيس صافي الدخل الذي يحصل عليه المساهمون في البنك من استثمارهم لأموالهم، والتي تعتمد على مقدار الأرباح التي تتحقق من هذه الموجودات. وتقاس بنسبة صافي الدخل الى اجمالي الأصول.
- **الرافعة المالية (Financial leverage risks):**تقيس مدى اعتماد البنك على الاقتراض في تمويل عملياته ونشاطاته، وتهتم ادارة البنك بمعرفة أثر المديونية في هيكل تمويل الاستثمارات لتعزيز نظرة الدائنين الى حقوق الملكية من أنها توفر لهم ضمانا لتسديد مستحقاتهم في الآجال المحددة لها. وتقاس بنسبة اجمالي القروض الى اجمالي حقوق الملكية
- **نسبة التكاليف الى العائد (total des charge/total des produits avant impôt)**: وتوضح قدرة البنك على تحقيق أرباح من خلال العائدات.
- **هامش الربح**: يعكس كفاءة الإدارة في إدارة ومراقبة التكاليف، ويقاس بنسبة صافي الدخل /اجمالي الايرادات.

ويظهر الجدول أعلاه أن البنوك العمومية قد سجلت ارتفاعا في العائد على حقوق الملكية خلال الفترة 2007-2009 مع تراجع في السنة الموالية 2010 بنسبة 4,7%، ويبلغ متوسط العائد على حقوق الملكية لهذه الفترة 25%، ويعتبر معدلا مقبولا حيث يبلغ المتوسط لدى الدول الأوروبية 25%،ويرجع الانخفاض لسنة 2010 الى الارتفاع في الأموال الخاصة الناتج عن ضم حصة من النتائج الى الاحتياطات سنة 2009.

في حين حققت البنوك الخاصة نسبة أعلى خلال الفترة 2007-2008 مقارنة بالبنوك العمومية، لتنخفض هذه النسبة في السنتين المواليتين بنسبة (3,76%-) و(5,05%-) على التوالي، ويرجع هذا الانخفاض الى زيادة أموالها

الخاصة، وقدر متوسط العائد على الأموال الخاصة بـ 23,06 %، وهي نسبة أقل من تلك التي حققتها نظيرتها العمومية.

أما بالنسبة للعائد على الأصول فقد سجل متوسط يقدر بـ0,86% خلال نفس الفترة حيث تراوح بين (0,87-1,25)% مع انخفاض لسنة 2010، ويعتبر هذا المتوسط أقل من المعدل الاحترازي والذي يقدر بـ 2%، هذا بالنسبة للبنوك العمومية. أما البنوك الخاصة فقد سجلت نسبا مرتفعة طول الفترة مقارنة بنظيرتها الخاصة والتي تراوحت بين 3,21% و3,49%.

كما يظهر من الجدول أعلاه تراجع نسب الرفع المالي للبنوك العمومية على طول الفترة وذلك بنسبة 9 % نتيجة لارتفاع الأموال الخاصة، فيما تبقى هذه النسب مرتفعة جدا مقارنة بالبنوك الخاصة والتي سجلت نسب تتراوح بين 5 و9% في اتجاه التناقص على طول الفترة.

أما بالنسبة لنسبة التكاليف/العائد فقد انخفضت من 69,24% الى 53,1 % بالنسبة للبنوك العمومية مما يعتبر مؤشرا جيدا لتحسن عملية الاستغلال الأمثل لموارد بأقل التكاليف، فيما سجل القطاع الخاص انخفاضا في هذه النسبة من 69,6% الى 52,4% على الرغم من كونها تبقى مرتفعة قليلا مقارنة بالبنوك العمومية.

ونلاحظ من الجدول أن البنوك العمومية قد سجلت نسبا متزايدة لهامش الربح خلال الفترة 2007-2009، غير أنها تبقى منخفضة مقارنة بالبنوك الخاصة، بالرغم من تذبذب النسب التي حققتها هذه الأخيرة، وتعكس هذه النسب كفاءة الادارة في ادارة التكاليف والتسيير الجيد لمخاطر القروض بالبنوك الخاصة، ويعتبر تحسن النسبة للبنوك العمومية سنة 2009 راجع الى تشديد الرقابة على البنوك العمومية من طرف بنك الجزائر، وتحسن طرق التسيير.

خلاصة

تسيطر البنوك العمومية في الجزائر على تمويل الاقتصاد الوطني وذلك بنسبة 90%، وتظهر هذه الأخيرة ضعف دور البنوك الخاصة في القطاع البنكي الجزائري، وهو ما يؤكد على نتائج الدراسات السابقة حول ارتباط سيطرة البنوك العمومية بالدول ذات الأنظمة المالية غير المتطورة. كما تظهر نتائج الدراسة أن البنوك العمومية تحقق ربحية أحسن من نظيرتها الخاصة باستعمال العائد على حقوق الملكية، غير أن هذا الارتفاع ناتج عن زيادة اعتماد البنوك العمومية على المديونية في تمويل نشاطاتها (الرافعة المالية) وليس نتيجة التحكم الجيد في التكاليف نظرا لانخفاض العائد عليها (العائد على الأصول)، على عكس البنوك الخاصة التي تبدي تحكما أكثر في الأصول واعتمادا أقل على المديونية في التمويل وبالتالي فهي تتحمل مخاطر أقل، كما أظهرت النتائج كفاءة أفضل لإدارة البنوك الخاصة في ادارة التكاليف والتسيير الجيد لمخاطر القروض. من هنا يظهر أن البنوك العمومية أحسن أداء من نظيرتها الخاصة في الجزائر من حيث: التحكم في الأصول، انخفاض المديونية، تحمل أقل للمخاطر، وبالتالي تؤيد هذه النتائج ما توصلت اليه أغلب الدراسات السابقة حول ارتباط ضعف الأداء في القطاع البنكي بالملكية العمومية، وذلك بالرغم من تواضع أداء البنوك الخاصة في الجزائر.

الإحالات والمراجع

([1]) Pierre –Laurent–BESCOS et autres, **Dialogue autours de la performance en entreprise: les enjeux**, L'Harmattan, Paris,1999**,** p p15-16

([2]) مزهودة عبد المليك، **الأداء بين الكفاءة والفعالية: مفهوم وتقييم**، مجلة العلوم الانسانية، العدد الأول، جامعة بسكرة، نوفمبر،2001، ص: 86.

([3]) طالب علاء فرحان وشيحان مشهداني ايمان، **الحوكمة المالية والأداء المالي الاستراتيجي للمصارف**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص: 68.

([4]) Vencent Okoth Ongore and Gemechu Berhanu Kusa**, Determinants of financial performance of commercial banks in Kenya,** International Journal of Economics and Financial Issues, vol 3, N°1, 2013**,** p 239.

([5]) Berger A and Bouwman. C**, Bank Capital,Survival and performance around Financial Crises,** Working Papers-Financial Institutions Center at the Whataon School, 2009, pp 1-42.

([6]) Liu H and Wilson O. S**, The profitability of banks in Japan** , Applied Financial Economics, vol 20,Issue 24, 2010, pp 1851-1866**.**

([7]) Garoui Nassreddine et al**, Determinants of banks performance: viewing test by cognitive mapping technique – A case of BIAT-,** International Review of Management and business Research , vol 2,Issu 1 , March 2013**,** pp 22-23.

([8]) Buyung Sarita et al, **Determinants of Performance in Indonesian Banking: A Cross-Sectional And Dynamic Panel Data Analysis**, International Journal of Economics and Finance Studies, vol 4, N°2, 2012, p 49.

([9]) Panayiotis. P.Athanasoglou et al ,**Determinants of Bank Profitability in The South Eastern European Region**, Bank of Greece,No 47, September 2006, p 9.

([10]) Harry Huizinga and Asli De mirgüç-Kunt**,, Do we need big banks? Evidence on performance, strategy and market discipline**, Bank for International Settlements, January 2012 ,p 28.

([11]) Ghazi Luizi, **Impact du conseil d'administration sur la performance des banques tunisienne**, XV ème Conférence Internationale de Management Stratégique, Annecy / Genève ,13-16 Juin 2006, p 11.

([12]) Mamoughli Chakri et Dhouibi Raoudha, **Quel est l'impact de la propriété publique sur la rentabilité des banques?,** cas des banques tunisienne, XVI Entcuentro de Economica Publica, 2009,p6

([13]) Andrei shleifer and Robert. W.Vishny, **Politicians and Firms,The Quarterly Journal of Economics,** November 1994, pp 995-1023.

([14]) Rafael La Porta and Florencio, lopez-de-Silanes and Andrei Sheilfer, **Governement Ownership of Banks**,The journal of Finance,Vol 57, Issue 1, February 2002, pp265-301.

([15]) Jung-Chu Lin and Vichet Sun, **Bank ownership and performance in Taiwan: Do politics matter?,** Journal of Finnace and Accounting ,Marsh 2012,pp12-30.

([16]) Subika Farazi et al, **Bank ownership and performance in the Middle East and North Africa Region,** Policy Research, Working Paper 5620, the World Bank, April 2011, pp1-26.

([17]) Alejandro Micco et al, **Bank ownership and performance,** Inter Americain Development Bank, Working Paper 518, November 2004, pp 1-32.

(18) Lin Guo et al, **the impact of state ownership on performance differences in Privately – owned versus state –owned banks, an international comparison,** Journal of Finance Intermediation ,Vol 19(1), January 2010, pp74-94**.**
(19) Asli D.Kunt et al, **Bank ownership and credit over the business cycle: is lending by state banks less procyclical?**, the World Bank, Working Paper 6110, June 2012, pp1-15
(20) Mohamed Omran, **Privatisation, state ownership and bank performance in Egypt,** World development,Vol 35, No 4, 2007, pp714-733**.**
(21) Giliano Hannotta te al, **the impact of government ownership on bank risk, Journal of Finance Inter mediation,** 22, 2013, pp162-176.
(22) www.bank-of-algeria.dz, consulté le:17-11-2015